مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: النظم الديمقراطية في اوروبا التجربة التوافقية في الحكم
اسم الكاتب: م.د. آمنة محمد علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/266
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظم الديمقراطيـــــــة في اوروبـــــا التجربة التوافقية في الحكم

م.د.آمنه محمد علي(*)

المقدمـــة

تتميز نظم الحكم في اوروبا بانها نظم ديمقراطية عريقة، نمت وتطورت عبر تاريخ طويل من الصراعات السياسية التي انطلقت من واقع اجتماعي يغذيها ويستقبل ما ينتج عنها من مؤثرات، انها انجاز حصلت عليه بعد تضحيات وجهود كبيرة في صياغة نماذج للحكم الصالح تتوخى من خلالها تحقيق طموحات شعوبها.

يعمل النظام الديمقراطي ضمن آلية متوازنة تتمثل في جهتين متنافستين على ادارة وتوجيه عمل الحكومة والبرلمان، فالاحزاب التي تحقق الاغلبية في الانتخابات تقوم بمهام الحكومة يؤيدها في ذلك قاعدتها البرلمانية التي تنتمي الى حزب واحد او مجموعة احزاب متآلفة بينها ضمن منهج فكري وعقائدي مشترك، في حين تأخذ الاحزاب التي لم تحقق الفوز موقع المعارضة في البرلمان، كل بحسب البرامج والخطط التي يتوخى فيها الصواب في ادارة الدولة وما يراه مناسبا في تشريع القوانين وممارسة مهام الحكومة وما يتطلبه من رقابة برلمانية لتصويبه وتجنيبه الوقوع في مهاوي سوء الادارة او الفساد التي تؤدي الى الاضرار بمصالح الدولة ومواطنيها ، الا انه في حالات عدة لاتنطبق هذه القاعدة عليها ،على الرغم من كونها تمثل المبدأ الاساس في النهج الديمقراطي الا وهو مبدأ الاغلبية الانتخابية، مما يستوجب البحث عن بديل ديمقراطي آخر يسمح بادارة شؤون الدولة وذلك باشتراك الفرقاء السياسيين في عمل الحكومة والبرلمان أو توافقهم، لأجل تحقيق القبول لدى جميع الاطراف السياسية ومن ثم قواعدها الانتخابية. إلا إنَّ الخروج عن قاعدة الاغلبية الانتخابية افرز معطيات جديدة جعلت لنظام الديمقراطية التوافقية بشكل عام خصوصيته

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

فيما يتحقق عنه من نتائج البعض منها ايجابية والاخرى سلبية وهو مايحاول البحث تناوله ومن ضمن التجارب الاوروبية .

فرضية البحث : إنَّ النظام الديمقراطي بوصفه انموذجاً لحكم الاغلبية التي تفرزها صناديق الاقتراع، هو عامل استقرار سياسي، فالقوى السياسية التي تحقق الاغلبية هي التي تقوم بمهام السلطة التنفيذية اما الاحزاب الاخرى فتمثل قوى المعارضة في البرلمان، في حين ان التوافقية ومع كونها احدى النماذج الديمقراطية الا انها لاتأخذ بمبدأ الاغلبية السياسية بل تقوم على اساس اتفاق بين القوى السياسية الاساسية لذا فانها لاتمثل البديل الديمقراطي الذي يحقق عين المكتسبات لديمقراطية الاغلبية.

اشكالية البحث :ان نظام حكم الاغلبية ليس بالضرورة النموذج الملائم لجمع الحالات، فقد يمثل عامل عدم استقرار سياسي، في حالات خاصة كالازمات السياسية او التباينات الاجتماعية والثقافية التي لاتسمح لقوة واحدة ان تحقق الاغلبية ، او ان تحقيق تلك الاغلبية مدعاة لتهميش قوى اخرى ليس بمقدورها ان تحقق الاغلبية بسبب صغر قاعدتها الشعبية الفئوية مما يستدعي اشتراك مجموعة من القوى في القرار السياسي والحكم ، لذا فأن هذه الاشكالية تثير جملة من التساؤلات وهي :

– هل يمكن للنظام التوافقي ان يحقق حالة ديمقراطية ناجحة ؟ اي سلطة تنفيذية تعمل لادارة الدولة مقابل سلطة تشريعية تمارس عملا تشريعيا ورقابيا عليها، ام ان الحكومات التي تنبثق عن حالة التوافق تكون محكومة برغبات الفرقاء السياسيين المختلفة وغير المتجانسة ويكون الهدف من تلك الحكومة ارضاء تلك القوى السياسية والتشبث بالمناصب الحكومية .

– كيف يمكن للرئيس او رئيس الوزراء ادارة شؤون الدولة ومحاسبة الوزراء في حال تقصيرهم ، اذ كانت صلاحياته محصورة ومكبلة بالتوافقات السياسية ؟

– هل يمكن للسياسة الخارجية ان تعمل بكفاءة، في ظل النظام التوافقي وتعدد اتجاهات الرأي لدى القوى المتشاركة في العملية السياسية، لاسيما فيما يخص المراكز الدولية واقطابها والى اية جهة يمكن ان تتجه اذا لم تتمكن القوى السياسية المشاركة فيها من

الاتفاق حول اساسيات تلك السياسة وكيف تكون ردة فعل الخارج على ازدواجية السياسة الخارجية او تعدد اتجاهاتها ؟

– هل تمثل الديمقراطية التوافقية علاجا ضد الفوضى والفراغ السياسي او الحرب الاهلية وتفتيت المجتمع والدولة؟

– هل تمثل التوافقية صيغة لردم الهوة بين فئات المجتمع ام انها تكون السبب في اتساعها ؟

– هل تؤدي العملية التوافقية الى اضعاف النموذج الديمقراطي ؟مما ينتج حالة من عدم الرضى لدى الناخبين ويترتب عليه ضعف المشاركة في الانتخابات وقد تتسبب في صعود احزاب عنصرية او لاتؤمن بالديمقراطية .

منهجية البحث

يتناول البحث موضوعة "النظم الديمقراطية في اوروبا : التجربة التوافقية في الحكم" من خلال اطارعام، يستعرض فيه طبيعة النظام الديمقراطي وثوابته وآلية عمله واهدافه ، ثم يكون عرض الموضوع من خلال المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يعرج على الديمقراطية التوافقية ، اهميتها والاسباب الموجبة لاعتمادها والنتائج المترتبة على ذلك النموذج من خلال تجارب وتطبيقات لعدد من دول اوروبا.

هيكلية البحث

تتضمن هيكلية البحث، العناوين الرئيسة التي تتناول جوانب الموضوع ضمن المباحث وتقسيماتها الاتية:

المبحث الاول: النظام الديمقراطي منهجه وتطبيقاته

المطلب الاول: خصائص النظام الديمقراطي واهدافه

اولا : الديمقراطية

ثانيا: طبيعة النظام الديمقراطي

المطلب الثاني : النظام الديمقراطي مرتكزاته وآلية عمله

اولا: مرتكزات النظام الديمقراطي

ثانيا: آلية عمل النظام الديمقراطي

المبحث الثاني :النظم التوافقية

المطلب الاول– التوافقية اهميتها وادوارها

اولا– النموذج التوافقي

أ– موجبات الاخذ بالنموذج التوافقي

ب – خصائص الديمقراطية التوافقية

المطلب الثاني : نماذج من الديمقراطية التوافقية

اولا: في الدول متعددة الاثنية

1– النموذج الفدرالي

2– التوافق المبني على اساس الهوية الحزبية

ثانيا – في الدول المتجانسة اجتماعيا : توافق لاهداف سياسية

الخاتمة والاستنتاجات

المبحث الاول:النظام الديمقراطي منهجه وتطبيقاته

النظام الديمقراطي احد انواع النظم السياسية ولايمكن تحديده ضمن اطار واحد الا ان مجمل ماذهب اليه علماء السياسة في تعريف النظام السياسي يرتكز على جملة من العناصر اهمها المجتمع والقوة والسلطه ، اذ يعرفه دافيد استن (1) "بأنه تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي " ويحدد الظواهر بان "النظام السياسي هو تلك العناصر المتصلة بالحكم وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسي ، وكذلك بعض العناصر الاجتماعية والمتعلقة بهذا النشاط يمكن اعتبارها جزءاً منه كتلك المتعلقة بالنظام الطبقي وبالتكتلات والجماعات المحلية ، وكل الذي ينتج من تداخل كل اولئك في العمليات السياسية يمكن اعتباره من النظام السياسي" ويرى روبرت داهل فيه " بانه التركيب المستمر للعلاقات الانسانية الذي يشمل الحد كبيرالقوة والحكم والسلطة " ويذهب موريس دوفيرجيه الى ان النظام السياسي " مجموعة الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة "وبالنتيجة يمكن ان نستخلص بأن النظام السياسي

جزء من مجموعالنظام الاجتماعي ،الا ان الاختلاف يكمن في الصيغة التي يجب ان يتسم بها النظام السياسي فمنهم من غلب ظاهرة القوة في توزيعها في مؤسسات النظام السياسي والسلوك الذي تسلكه جماعات هذه المؤسسات وآخرون اناطوا بالنظام السياسي – بقصد تمييزه – ظواهر القوة والحكم والسلطة .(2)

وبشكل عام يمثل النظام الديمقراطي شكل من اشكال النظم السياسية التي تقوم على اساس المشاركة الشعبية في المجال السياسي واختيار الممثلين عن الشعب الذين يُرى فيهم الكفاءة لادارة شؤون الدولة وتمثل تلك المشاركة الركيزة الاساس في نجاح النظام او فشله، وما يمكن ان يحقق تطلعات الشعب واهدافه المتوخاة في الحكم الصالح , وسيتناول المطلبين الاتيين اعطاء صورة اكثر ايضاحا عن النظام الديمقراطي :

المطلب الاول : خصائص النظام الديمقراطي واهدافه .

يتميز النظام الديمقراطي بتاكيده على الجوانب الانسانية التي ترى في الانسان القيمة العليا ، لذا فهو يستمد فكره ومبادئه من قيم الحرية والعدالة وسلطة القانون، فالنظام يتوخى تطبيق الديمقراطية من خلال المشاركة الشعبية لذا فأن الشعب فيه هو مصدر السلطات ، فما هي طبيعته واساسياته.

اولا : الديمقراطية

الديمقراطية كلمة يونانية الاصل* وتعني حكم الشعب بواسطة الشعب ومن اجل الشعب ، (3) ، وهي مذهب فلسفي سياسي واجتماعي ، كما انها نظام من انظمة الحكم (4) انها تحمل في ثناياها مفاهيم الحرية بكل انواعها تلك الحرية التي لابد ان يكفلها الدستور في اي نظام ديمقراطي حتى تكتسب صفة الديمومة والثبات. وقد نمت في دول غرب اوروبا مابين الاعوام 1870– 1939 ، اذ ان زخوم الديمقراطية كانت في تزايد مستمر طوال القرن التاسع عشر وكانت مرتبطة بالثورة الاقتصادية ثم استتبعتها بالضرورة الثورة البورجوازية وبعد هذه الثورة لم يعد بالامكان حرمان الجماهير من حقوقها السياسية ورافق ذلك حركة قوية نحو الامية ، ففي عام 1870 صدر قانون في بريطانيا يقرر مجانية التعليم الابتدائي ثم بعد ذلك اصبح الزاميا وكذلك هي الحركات النسوية المطالبة بحقوق المرأة في الانتخاب (5) وعلى وقع تلك الحركات والمطالبات استمر التطور الديمقراطي ، بما

تستوجبه الممارسات الديمقراطية من مستوىً في الوعي والادراك لمزاياها ومخاطر اساءة استخدامها وهو ما دل عليه تطورها عبر التاريخ ،فقد ارتبطت مسيرتها بالثورة الاقتصادية والتعليم مما احدث حالة من الوعي الثقافي الذي لابد ان تمتلكه فئات المجتمع انسجاما مع الدور الخطير والاساسي الذي تؤديه في المجال السياسي، فزيادة على اختياره لممثليه في السلطة التشريعية والتنفيذية، فأن الشعب يؤدي دورا آخر لايقل اهمية عن الذي سبق وذلك من خلال مايمثله الرأي العام بوصفه احد وسائل الضغط على الحكومة وتاثيره الذي ينطلق من مدى وعيه وتنوره، وهو ما أثار قلق وحفيظة بعض المثقفين والكتاب في القرن التاسع عشر، واتخاذهم موقفا سلبيا من فكرة الديمقراطية ومنهج تطبيقها في ظل مجتمع يفتقر الى الثقافة والوعي اللذان تستلزمهما التطبيقات الديمقراطية ، فقد جاء في كتاب ماثيو ارنولد "في الديمقراطية" قوله " يبدو ان مجتمعا يأخذ كل يوم بالمزيد من الديمقراطية ، الامر الذي يجعلنا نتساءل عمن او كيف ستعبّر الامة عما تريده بوضوح وقوة ؟... هذا هو السؤال الخطير ... فالمجتمع لايستمد قيمته الحقيقية من عدد ضخم من اناس احرار فعّالين ، ولا من ثروته وانمائها ، بل مما يبدعه من نبل وما يبلغه من مكانة مرموقة ، وسمعة حسنة "(6)، وهو بذلك يربط بين قوة وسلطة الشعب في النظام الديمقراطي والمستوى التعليمي والثقافي له، فالحرية التي تتحيها الديمقراطية سواء في اختيار ممثلي الشعب او في التعبير عن قناعته في مسألة ما تمثل عامل خطورة في مجتمع لم يتثقف على اسس الديمقراطية سواء من جموع الشعب او من قبل بعض السياسيين الذين لايقدرون الثقة التي منحها الشعب لهم باختيارهم كنائبين عنه . وقد يكون ذلك واحدا من اسباب تأخر انتشار الديمقراطية، فبالرغم من قدم ظهور الديمقراطية الا ان اتخاذها نموذجا ونظاما للحكم كان بطيئا، وسار عبرمراحل زمنية عدة وصراع شعبي مرير لانتزاع الحقوق والخلاص من جور السلطة الحاكمة ، كما ان انتشارها بآيديولوجيتها الليبرالية في اوروبا يعد حديث العهد لاسباب ومعوقات عدة، منها :

1- المعوقات السياسية ، اذ ان دول اوروبا التي كانت في صراع دائم فيما بينها لاسباب قومية وللسيطرة وبسط النفوذ كانت تعد قوة الدولة واستقرارها بقوة الملك وسلطته العليا والتي تحميها الهياكل العسكرية والدوائر المرتبطة بها.

2- معارضة النخب الثقافية: معظم الليبراليين كانوا في مطلع القرن التاسع عشر يعارضون بشدة مبدأ الانتخاب العام * ومنهم من كان يتخوف منها مثل توكفيل ومل (7)، لانهما كانا يخشيان فرض مقاييس سوقية تؤدي الى انحطاط العقل والتوعية وآخرون امثال اوغست كونت وبونالد الّذان كانا يساويان بين الديمقراطية والفوضى * ، في حين ان الكثير من الاشتراكيين سخروا من الديمقراطية، عادينها احتيالا او تدليسا يهدف الى خداع الطبقة العاملة التي لايمكن لها ان تحصل على حريتها الابثورة اشتراكية (8). الا ان ماتكبدته تلك الشعوب من خسائر فادحة في الحرب العالمية الثانية، دفعت باتجاه نظم سياسية اكثر قربا من تطلعاتها وآمآلها بالسلام وألامن، ورفض الطروحات والايديولوجيات ذات الطبيعة العدوانية او العنصرية، واتجهت نحو البناء والتطور وكان النظام الديمقراطي خير عون لها في تحقيق تلك الاهداف .

وعلى الرغم من تلكوء المسيرة الديمقراطية الا انها تمكنت من الانتشار بوصفها مطلبا شعبيا حضاريا، وجاءت معبرة عن طموحات تلك الشعوب ونتاجا لفعالياتهم ونشاطهم، فاتخذت اشكال مختلفة تبعا لما افرزته عناصر الاختلاف بين تلك الشعوب ، الا ان مشتركات عدة تتميز بها النظم الديمقراطية منها (9):

1- تعبر عن تطلعات الشعوب من خلال من ينوب عنهم في السلطة التشريعية والتنفيذية والذين يتم انتخابهم بصورة حرة ومباشرة. لذا فانها تجري انتخابات دورية يفترض بها ان تكون حرة ونزيهة تتيح المشاركة الحرة فيها لجميع مواطنيها. ضمن منافسة حقيقة على الفوز بتاييد الشعب.

2- الديمقراطية هي مجموعة من المبادئ والممارسات التي تحمي حرية الإنسان؛ إنها بمعنى آخر مأسسة للحرية. والنظم الديمقراطية تدرك بأن إحدى مهامها الأساسية هي حماية حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التعبير وحرية المعتقد وحق المساواة أمام القانون؛ وإتاحة الفرصة للتنظيم والمشاركة بصورة كاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.

3- تقوم الديمقراطية على أساس حكم الأغلبية المقرون بحقوق الفرد والأقليات. فجميع الديمقراطيات، التي تحترم إرادة الأغلبية، تحمي في الوقت نفسه وبالحماس ذاته الحقوق الأساسية للفرد وللأقليات.

4- تقوم الديمقراطية بدور الحارس الذي يحول دون تحول نظام الحكم إلى حكومة مركزية تمتلك كل السلطة. اذ انها تتيح العمل على نزع صيغة التحكم المركزي بالسلطة ونقلها إلى المستويات المحلية والإقليمية، متفهمة أن الحكومة المحلية ينبغي أن تتصف بسهولة الوصول إليها من قبل الشعب والاستجابة لاحتياجاته قدر الإمكان.

5- تخضع الديمقراطية الحكومات لحكم القانون وتؤكد على أن كل مواطنيها يلقون الحماية بدرجة متساوية في ظل القانون وأن حقوقهم يحميها النظام القانوني كما ان المواطنين في ظل الديمقراطية لا يتمتعون بالحقوق فحسب، بل إن عليهم مسؤولية المشاركة في النظام السياسي، الذي يحمي بدوره حقوقهم وحرياتهم.

6- الديمقراطية قد تكون غير مباشره من خلال انتخاب الممثلين او من ينوبون عنهم في الحكم ، او مباشرة من خلال الاستفتاءات العامة التي تجري في مسائل ذات سمة اساسية في شكل النظام او في الاستفتاء على تعديلات دستورية وهي تختلف في درجة الاعتماد عليها من نظام لآخر .وبشكل عام فأن المجتمعات الديمقراطية تلتزم بقيم التسامح والتعاون والتوصل إلى الحلول الوسط. فالديمقراطيات تدرك أن الوصول إلى اتفاق عام على قضية خلافية يتطلب الوصول إلى الحلول الوسط التي قد لا تكون سهلة المنال دائما.

ثانيا: طبيعة النظام الديمقراطي

يفترض في النظام الديمقراطي ان يكون معبرا عن ارادة الامة التي تفرزها نتائج الانتخابات، لذا فأن شرعيته التي يكتسبها تكون من الشعب الذي يمثل مصدر السيادة ، وعليه فلا يحق لأحد حتى وأن كان حاكما ان يدعي انه فوق القانون فالحكام وفقا للفهم الديمقراطي وكلاء عن الامة ينوبون عنها في ادارة الشؤون العامة (10). وبالمقابل فأنه يؤدي دورا اساسيا في حياة الدول والشعوب، فمن حيث المضمون السياسي، يصفه دافيد أستن بانه "عبارة عن مجموعة التدخلات او التفاعلات السياسية المستمرة في

مجموعة سياسية معينة ..انه جزء من كل اجتماعي يدخل في علاقات معقدة مع البناء الاجتماعي الكامل "، اما من حيث الدور الذي يؤديه في المجتمع، فأن كل من الموند وباول يؤكدان على ذلك الدور من خلال تحديات أربعة ، يمكن ان تفسر وتحلل مراحله وهي: (11)

1- بناء الدولة .

2- بناء الامة .

3- المشاركة .

4- التوزيع (أو مرحلة الرفاهية)

وان استهداف كل نظام سياسي لهذه التحديات واجتياز مراحلها بنجاح سيجعله في عداد الدولة – القومية في المعنى الحديث للنظام السياسي (12).

وقد مهد تطور مفهوم النظام السياسي لتطور مفهوم الدولة ، مما اسهم في ظهور مؤسسات فاعلة ومؤثرة في النظام السياسي لم يك لها وجود من قبل كالاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وصار تداول السلطة في النظم الديمقراطية يتم في الغالب بين احزاب وليس بين افراد. وهكذا أصبح مفهوم النظام السياسي أكثر شمولا واتساعا بحيث يشمل فلسفة النظم السياسية وآيديولوجيتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (13) . فألى اي مدى يؤثر البعد الديمقراطي في قوة النظام السياسي واستقراره ؟

المطلب الثاني : النظام الديمقراطي مرتكزاته وآليات عمله

اولا : مرتكزات النظام الديمقراطي

يقوم النظام الديمقراطي على مجموعة من المرتكزات التي تحكم وجوده وديمومته، هي:

أ- الاحزاب

تعد المجتمعات البشرية، الارض الخصبة التي تنبت وتنمو فيها الافكار والمعتقدات السياسية، وتنبثق التشكيلات الحزبية من قلب تلك المجتمعات واطرافها، فتكون العامل الاساس والمؤثر في طبيعة الاحزاب السياسية وفي انماط تشكيلاتها وايديولوجياتها والتي بدورها تمثل الدعامة الاساسية التي يتشكل منها اي نظام سياسي كما انها (الاحزاب السياسية) تؤثرعلى طبيعة توجهات الرأي العام للمجتمع .

إنَّ البيئة المحيطة بالحزب تؤدي دورا اساسيا في طبيعة تشكله وعمله من خلال مجموعة من العوامل ثقافية ، اجتماعية ، اقتصادية ، فضلا عن الاسس الدستورية والنظم الانتخابية والتقاليد المتعارف عليها . لذا يتحدد شكل النظام الديمقراطي بحسب عدد تلك الاحزاب وطبيعتها وهويتها ومعتقدها .

فالحزب هو مجموعة من الافراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة او الاشتراك فيها وذلك لتحقيق اهداف معينة (14)، وتعد الاحزاب من الاركان الاساسية في النظام الديمقراطي بوصفها محور العملية الانتخابية ومنها تتشكل الحكومة.

وكانت الاحزاب في بدايتها قد ظهرت على شكل لجان انتخابية، نمت وتطورت بالتزامن مع الانتخابات والتمثيل البرلماني، من مجرد لجان انتخابية تدعم المرشحين في الحملات الانتخابية الى تجمعات في المجالس التي تجمع النواب في اطار واحد للعمل المشترك ، هذا التقارب للمرشحين قاد بطبيعة الحال الى تقوية اواصر لجانهم الانتخابية الاساسية ومنها ظهرت الاحزاب السياسية الحديثة (15)

وتؤدي الاحزاب دورا اساسيا في تهيئة مرشحيها للمعركة الانتخابية للوصول الى السلطة، إذ تتعدد بتعدد المعتقدات السياسية (16) وتكتسب اهميتها من الدور المزدوج الذي تؤديه في التمثيل السياسي ، فعلى الصعيد الشعبي تقوم بتحشيد الناخبين وعلى الصعيد الحزبي تساهم في ترشيح ممثليها الذين يمتلكون القدرة على الادارة والعمل السياسي ، مايعني انها تؤدي دور الوسيط بين المنتَخَبين والناخبين. وحيث ان الحزب هو اداة الرأي في الديمقراطية الحديثة فان نظام الاحزاب يضمن للمجتمعات الديمقراطية التداول السلمي للسلطة وتبادل الافكار والحوار (17)، فضلا عن الوسائل والاساليب الحديثة التي تدفعها الى العمل الجماعي .فالاختيار الحزبي الحر اساس ذلك العمل ، ويرى الفقيه كلسن في كتابه الديمقراطية "ان الاحزاب أمر لاغنى عنه للديمقراطية " ويذهب ألان تورين في الاتجاه نفسه معتبرا " انه لاوجود للديمقراطية دون حرية المجتمع وحرية قواه الفاعلة او دون اعتراف الدولة بدورها الذي يحتم عليها ان تكون في خدمة هذا المجتمع وهذه القوى" (18) فالديمقراطية تمثل الصيغة الامثل من صيغ وجود المجتمع السياسي .

ومن خلال الاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان تتشكل المجموعات البرلمانية التي تنظم آلية مناقشة وصياغة القوانين والتصويت عليها (19).

ب– الانتخابات

هي احدى ادوات ممارسة الديمقراطية ، التي تعبر عن روح النظام الديمقراطي وجوهره(20)، فمن خلالها يتمكن الشعب من اختيار قادته السياسيين الذين يمتلكون قاعدة شعبية تؤهلهم لاداء المهات السياسية التي تتطلبها ادارة شؤون السلطة والحكم في البلاد، من رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء الذين يقودون السلطة التنفيذية ، وفيها يتم انتخاب نواب البرلمان الذين يمثلون السلطة التشريعية * .

وتتم عملية الانتخاب من بين المرشحين عن الاحزاب السياسية ومن يحصل على الاغلبية في الاصوات يمتلك الحق بالرئاسة ، وحيث ان حزب واحد لايمكنه ان يحقق الفوز لذا يتنافس مرشح لكل حزب على منصب الرئيس ومن جانب آخر تجري الاحزاب ذات التوجهات المتقاربة، تحالفات فيما بينها وعلى أساس البرنامج الانتخابي المشترك لخوض الانتخابات . فعندما يكون التنافس بين أكثر من حزبين ، اي عدة احزاب بحيث لايمكن لأي منها تحقيق حالة الفوز او الاغلبية المطلقة لتشكيل الحكومة فيلجأ الى مشاركة احزاب اخرى بالاتفاق معها على برنامج ادراة الدولة .

وتجري الانتخابات ضمن جدول زمني يتمثل بعدد من السنوات التي تمثل مدة تشريعيه يحددها الدستور لذا فانها تختلف باختلاف الدساتير في كل دولة فمنها مايجري كل اربع سنوات واخرى كل خمس سنوات ، وتختلف ايضا باختلاف شكل النظام فاما ان تكون لانتخاب رئيس للدولة في النظام الرئاسي أو لانتخاب رئيس للوزراء في النظام البرلماني .

وتعد الانتخابات مقياس لمدى رضا الناخبين او تذمرهم من النظام السياسي ، اذ يتضح ذلك من نسب المشاركة فيها ، فالازمات الاقتصادية والضغوط التي يتعرض لها المجتمع تلقي بظلالها على نسب المشاركة وقد تؤثر باتجاه رفع جهات متطرفة واسقاط اخرى كانت فيما مضى تمتلك قاعدة شعبية كبيرة ، كما حصل في تراجع موقف الاحزاب الشيوعية في العقد الاخير من القرن الماضي في معظم البلدان الاوروبية وما يحصل اليوم

من صعود نجم الاحزاب اليمينية والمتطرفة التي تحاول زيادة رصيدها الانتخابي من خلال استغلال تلك الازمات والعزف على اوتار البطالة والهجرة وغير ذلك من المشكلات .

والى جانب الانتخابات التشريعية تجري انتخابات محلية لانتخاب المجالس البلدية وهي في اغلب الاوقات تعد مؤشرا لشعبية تلك الاحزاب اذ تجري بعد مدة محددة من الانتخابات التشريعية ومن يحقق الفوز فيها يتوقع ان تكون له الحظوة في الفوز بالانتخابات التشريعية التالية .

ثانيا: آليات عمل النظام الديمقراطي

وتعمل النظم الديمقراطية وفق آلية متوازنة، ترتكز على قاعدتين اساسيتين ، الاولى تتعلق بالناخبين الذين ينتخبون ممثليهم في البرلمان والحكومة لاجل ادارة الدولة بالشكل الذي يحقيق طموحاتهم ومصالحهم ،والاخرى تتمثل في المُنتَخَبين الذين يعتمدون على دعم قاعدتهم الشعبية في الفوز بالانتخابات وتطبيق برامجهم الخاصة ورؤآهم العقائدية خدمة لاؤلئك الناخبين وعملا على تطوير بلدانهم وتعزيز مكانتها الدولية متخذين من احزابهم التي ينتمون اليها الوسيلة لتحقيق ذلك ، فلكل حزب منهجه وخطه الخاص الذي يحدد توجهاته واسلوب عمله الذي يميزه عن الاقطاب السياسية الاخرى من احزاب وقوى عاملة على الساحة السياسية . لذا فأن الحزب الذي يحقق الاغلبية في الانتخابات هو الذي يضطلع بمهام السلطة التنفيذية من خلال الحكومة التي يشكلها من الاعضاء المنتمين له والذين يلتزمون بخط سيره وتوجهاته، مرتكزين في تشريعاتهم وما يتطلبه عمل السلطة التنفيذية من تاييد السلطة التشريعية في سن بعض القوانين او الغاء اخرى، على قاعدتهم العريضة في البرلمان . ومن الجانب الاخر على القاعدة الشعبية التي يمكن ان تمنحهم التاييد في حالات الاستفتاء الشعبي وهو الذي يجعل الحكومة اكثر قوة والنظام السياسي اكثراستقرارا ، مما ينعكس على اوضاع الدولة كلها الداخلية منها اوالخارجية وتكون مؤهلة لمواجهة التحديات التي قد تحيط بها. اما الاحزاب التي لم تحقق الاغلبية فانها تاخذ جانب المعارضة ، فترصد عمل السلطة التنفيذية وتحقق مبدأ الرقابة الذي يصوب عمل السلطة التنفيذية ويحد من احتمالات الفساد او الاخطاء التي يمكن ان تقع فيها دوائر السلطة التنفيذية .اما السلطة القضائية فانها تعمل بشكل مستقل عن

السلطتين الاخريين مما يمنحها القوة في تطبيق القانون وينآى بها عن التدخلات والضغوط السياسية . وتعمل جهات اخرى كوسائل رصد ورقابة كالاعلام ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنيت والتي تمثل اليوم احد القنوات الرئيسة في توجيه الرأي العام باتجاه قضايا تخص البلد لاسيما بين اوساط الشباب ، فنراها تدعو الى رفض مشاريع او مساندة اخرى والدعوات الى التظاهر ضد قانون ما او سياسية ما ، وهو مايجعل النظام السياسي في حالة من الحركة والدينامية المستمرة .

وتظهر التشكيلات الحكومية في معظم الانظمة الديمقراطية على اساس البعد الايديولوجي الذي تحمله الاحزاب التي تحقق الفوز في الانتخابات او الاغلبية البرلمانية ، فتكون اما حكومات ذات طابع يميني او يساري، محافظ او ليبرالي . مما يسهل رصد ادائها وتأشير الخلل او الانجازات التي تحققها لاسيما على مستوى السياسة الداخلية ، فتكون الانتخابات التالية محطة الاختبار التي يمنح الناخبون فيها ثقتهم للسياسيين الذين ابلوا بلاء حسنا وبالعكس .

وترتبط انماط الثقافات السياسية وهيكليات الادوار بالاستقرار السياسي في البلدان المنظورة فيها .ففي حين يعد النمط الانكلو– امريكي، بثقافته المتجانسة واحزابه المستقلة ذاتيا وجماعات المصالح ووسائل الاعلام والاتصال، مرتبط بالاستقرار نجد ان النمط الاوروبي القاري، بثقافته السياسية المفتتة والاعتماد المتبادل بين الاحزاب والجماعات مرتبط بعدم الاستقرار والجمود والخطر الدائم لما يسمى غالبا بالاختراق القيصري، ولا يمكن لهذا النمط غير المستقر من الحكم ان يديم الديمقراطية اذ انه ربما يفضي الى الحكم الدكتاتوري. ان صفة الجمود هذه تستجر عواقب هامة [وربما غير مواتية] لاستقراره وبقائه في حين يوصف النظام البريطاني بانه طليق الحركة ويمكنه ان يتجاوب بقدر من المرونة حيال المطالب الداخلية والخارجية اكبر بكثير من الانظمة الاخرى ،وربما من معظمها (21).

ويشير موريس دوفيرجيه الى الترابط بين تعدد الاحزاب والاستقرار الديمقراطي، مؤكدا على العواقب بعيدة المدى بالنسبة الى عملية الانتخاب وبنسبة اكبر الى عملية صنع القرارات الحكومية ...اذ انه توجد علاقة وثيقة بين الاستقرار الديمقراطي وعدد الاحزاب

ويعتقد موريس دوفيرجيه ان نظام الحزبين لا"يبدو مطابقا لطبيعة الاشياء فحسب "اذ يستطيع بدقة ان يعكس الثنائية الطبيعية في الراي العام ،بل يميل ايضا الى ان يكون اكثر استقرارا من نظام الاحزاب المتعددة لانه اكثر اعتدالا. ففي الاول يجد المرء "انخفاضا في درجة الانقسامات السياسية " يعمل على تقييد ديماغوجية الاحزاب(22) اما في النموذج متعدد الاحزاب فنجد فيه "تفاقما للانقسامات السياسية وتكثيفا للخلافات "يتطابق مع تطرف عام في الآرآء كما انه لايمتلك تنظيما موحدا وممركزا ولايحتوي تاليا على وعد كبير بان يكون صانعا فعالا للسياسات "

هذه الآلية التي اعتمدتها معظم الدول الاوروبية والتي باتت من المسلمات في طبيعة نشوء وتطور تلك النظم قد لاتكون مناسبة للعمل بها في حالات خاصة ، ترتكز على طبيعة الاحزاب السياسية او لاسباب ومتطلبات سياسية مرحلية لمواجهة حالات اومخاطر معينة لذا يتم اللجوء الى النوع الآخر من الديمقراطية والتي يطلق عليها بالديمقراطية التوافقية .

المبحث الثاني :النظم التوافقية

تعرف النظم التوافقية على انها صيغ ديمقراطية تأخذ عنوانها من مبدأ اتفاق مجموعة من السياسيين الذين يمثلون الفئات المتعددة في المجتمع على ادارة الدولة او بمعنى آخر توافقهم حول مجمل القضايا التي تتعلق بشؤون البلاد لاسيما السياسية منها، وتكثر تطبيقاتها في المجتمعات التي تعاني من مشكلات بسبب تركيبتها المتعددة الاثنية او العرقية .

ويعرف غيرهارد لمبروخ الديمقراطية التوافقية بانها ستراتيجية في ادارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالاكثرية(23) .

فما طبيعتها وما هي آلية عملها وما هو الاساس الذي تستند عليه كي تحسب على النظم الديمقراطية ؟ جملة من المضامين والقراءات التي سيتناولها المطلبين الآتيين:

المطلب الاول– التوافقية اهميتها وادوارها

لايمكن الحديث عن الدولة دون الرجوع الى المجتمع الذي تتشكل فيه ،فالدولة بحسب ماتشير اليه الادبيات السياسية "مجموعة من الافراد يعيشون على اقليم معين تسيطر عليه

سلطة عامة ذات سيادة " (24) وكان فلاسفة العقد الاجتماعي قد فسروا نشأة الدولة من خلال عقد يبرمه افراد المجتمع لخلق كيان جديد يقوم بوظائف محددة لايستطيعون هم القيام بها(25) ، اي ان بناء تلك الدولة يكون باسهام ومشاركة افراد المجتمع*، من هنا حاولت الديمقراطية التوافقية التاكيد على اقامة نموذج للحكم يتوخى المشاركة الحقيقية لجميع فئات المجتمع في مجتمع متعدد الاثنية (26) اما في مجتمع متجانس الاثنية فيكون الهدف منها لتلافي مشكلة سياسية فتتحقق مشاركة فرقاء سياسيين ذوي اتجاهات مختلفه في الحكم .

وتبرز اهمية التوافقية في المجتمعات ذات التنوع الاثني من خلال الارتباط القائم بين قيام دولة ما واستمرارها وما يتحقق داخل المجتمع من توافق بين فئاته يمكن ان يحقق للأمة وحدتها والتي تمثل الركيزة الاساسية لأية دولة ، فبقائها مرهون بتحقيق حالة من الوفاق الاجتماعي والمشاركة في ادارة تلك الدولة وتحقيق مصالح كل فئات المجتمع وبخلاف ذلك يمكن ان تتعرض تلك الدولة الى الانقسام او التشظي .

اولا– النموذج التوافقي

ظهرت الديمقراطية التوافقية بعد الحرب العالمية الثانية كنموذج يختص ببعض الحالات التي لم تتمكن ديمقراطية الاغلبية من تلبية حاجتها في المشاركة السياسية ورعاية مصالح كافة الفئات المكونة لتلك المجتمعات ولسد الفراغ الذي لم تتمكن ديمقراطية الاغلبية من ملئه بعد ان اصبحت في بعض الحالات تشكل حالة من دكتاتورية الاغلبية (27)،لذا فأن تلك النشأة كان لها موجباتها وخصائصها التي تميزها عن نموذج ديمقراطية الاغلبية ، فما هي موجباتها وما خصائصها؟

أ– موجبات الاخذ بالنموذج التوافقي:

تعد مسألة تحقيق الاستقرار السياسي من اهم المسائل التي تتوخاها النظم السياسية كافه لما يتحقق عنها من مكاسب كبيرة على كافة المستويات سياسية أقتصادية أمنية أجتماعية ..الخ *الا ان تلك المسألة ترتبط بعوامل ظرفية ومكانية عندما تغيب حالة التجانس الاجتماعي اوالاجماع السياسي والتي تنجم عن جملة من المسببات منها :

1– التعددية الاجتماعيه

ان الاساس الذي ولدت ديمقراطية الأغلبية وترسخت عليه كان من خلال تجارب الديمقراطيات المبكرة في فرنسا وبريطانيا وأمريكا، خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، وهذه الدول الثلاث تعد دولا متجانسة قوميا إلى حد كبير، وهو تجانس لا يقسمها إلى أكثريات أو أقليات دينية أو لغوية أو ثقافية. الا ان دولا عدة أخرى ليست بنفس الدرجة من التجانس القومي، اذ ان اغلب دولالعالم كما يشير الى ذلك (ارنت ليبهارد) تتكون من مجتمعات (شعوب) متعددة الأعراق واللغات والأديان والثقافات، والمجتمع التعددي كما يراه هو: "المجتمع المجزأ بفعل الانقسامات الدينية أو الأيديولوجية أو اللغوية أو الثقافية أو العرقية، كما أنه المجتمع الذي تنتظم بداخله الأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح، ووسائل الإعلام والمدارس، والجمعيات التطوعية على أساس الانقسامات المميزة له عرقيا او دينيا او طائفيا " (28).

وفي مجتمعات غير متجانسة فأن مبدأ الأغلبية والأقلية السياسي قد يتحول إلى أغلبية وأقلية قومية، وبالتالي ينشأ عن ذلك استبداد الأكثرية ضد الأقلية (29).

2- ان احد اسباب ظهور النظرية التوافقية قد استدعته الحاجة إلى ترشيد ديمقراطية الأغلبية المألوفة، أي منع الأغلبية من التسلط على الأقلية، ومنع الأقلية أيضا من المس بجوهر الديمقراطية ذاتها بحجة وجود أغلبية تستبد برأيها. وعليه، فان الديمقراطية التوافقية انطلقت من قاعدة ديمقراطية راسخة وليس ناشئة. وقد أخذت بعض دول أوروبا الغربية (بلجيكا وهولندا وسويسرا والنمسا) وكذلك كندا ذات المجتمعات غير المتجانسة من الناحية القومية بنظرية الديمقراطية التوافقية كنظام حكم للتوفيق بين مكونات شعوبها .

3- الحاجة الى الحفاظ على وحدة المجتمع والتخلص من الاضطرابات السياسية التي قد تقود الى الانقسامات او الحروب الاهلية او ربما يتسبب ضعف الواقع السياسي بالسقوط في براثن النظم السلطوية وتفرد حزب واحد بالسلطه .

4- في حالات خاصة عندما يواجه النظام مشكلة سياسية او ازمة اقتصادية قد ينجم عنها عدم تحقق الأغلبية في القاعدة البرلمانية التي تساند الحكومة في سن القوانين والتشريعات ولأجل الحصول على اتفاق بين القوى السياسية العاملة على الساحة السياسية لدولة ما للخروج من تلك الازمة من خلال الدعم والمساندة التي تتلقاها

الحكومة من كل الاطراف السياسية لذا يتم اللجوء الى صيغة توافقية تضمن تحقيق مشاركة في الحكومة من جميع تلك القوى السياسية .

ب – خصائص الديمقراطية التوافقية

1– تحقيق مبدأ المشاركه

كان الهدف الاساس الذي سعت اليه الشعوب لنيل حقوقها ورفع الجورالسلطوي عنها قد تحقق عبر النظام الديمقراطي او المشاركة الشعبية في الحكم وتعني اختصارا: "الحكم بالرضا عبر الانتخابات" ، لذا فأن مبدأ المشاركة في الحكم يعد من الاساسيات في الادبيات الديمقراطية، وعلى هذا الاساس كان اللجوء الى الديمقراطية التوافقية اومايسمى بديمقراطية الحلول الوسط في حالات معينة تحقيقا لمبدأ المشاركة، فالديمقراطية التوافقية تعمل على اساس نموذج توافقي يتيح لجميع القوى الاساسية الفائزة في الانتخابات المشاركة في ادارة الدوله من خلال الاتفاق على تقاسم السلطه في كل مايتعلق بالسلطتين التشريعية والتنفيذية.

2– الحكم من خلال ائتلاف واسع

ومن ابرز خصائص النظام التوافقي، الحكم من خلال ائتلاف واسع اما من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي او من قبل احزاب من توجهات مختلفه اقتضت الضرورة توافقها حول التشكيلة الوزارية والتشريعات البرلمانية. فيتخذ ذلك شكل حكومة ائتلافية موسعة في النظام البرلماني، او مجلس موسع او لجنة موسعة ذات وظائف استشارية هامة او ائتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار اصحاب المناصب العليا في نظام رئاسي. وتأخذ تلك الديمقراطية صيغ مختلفة بحسب الظروف المكانية والزمانية التي تتطلب الاخذ بها .

3– التوافق يمثل حالة من البحث المستمر عن توازن أو عن حلّ وسط يُرضي الجميع سواء منها الأحزاب اوبين المجموعات الثقافية المختلفة، اللغوية والاجتماعية والسياسية، ضمن الامة الواحدة التي تشكل دولة ما وذلك لتحقيق عدة أهداف، أهمها تجنُّب التهديد بتنظيم استفتاءات شعبية تُلغي أو تُحوِّر القوانين أو الإجراءات المثيرة للجدل، ومن الامثلة عليها النظام السويسري الذي يعد من اكثر الانظمة استقرارا،(30)

4- يتطلب النموذج التوافقي الاعتراف بمبدأ التعددية الاجتماعية وتأكيد وجود مجتمع متعدد الاثنيات بحيث تتمتع فيه الفئات الاجتماعية جميعها بالحقوق نفسها فاهمية كل منها لاتقاس بحجمها بل بوصفها احد المكونات الاساسيات للمجتمع التعددي .

5- خاصية العمل على استيعاب الماضي ومعالجة سلبياته التي تتطلب الحديث عن معانات تلك الفئات او الاقليات وما تعرضت له من مظالم وهضم لحقوقها خلال تاريخها والعمل على تجنب الوقوع في تلك الاخطاء.

6- تعمد الديمقراطية التوافقية دائما الى المثابرة على فتح خطوط للحوار والتواصل ومد الجسور بين مختلف فئات الشعب لأجل حل المشكلات العالقه وتمتين النسيج الاجتماعي .

المطلب الثاني : نماذج من الديمقراطية التوافقية

النموذج التوافقي جاء استجابة لحالات خاصة اومعالجة مشكلات تخص مجتمع بعينه، من هنا كانت تطبيقاته تختلف بحسب الظروف الموضوعية التي استدعت اللجوء اليه بوصفه السبيل الامثل للحل وهو ما يوضح تعدد صيغ التوافق، وبشكل عام فأن العمل بالنموذج التوافقي جرى باتجاهين، ففي دولة تتسم بالتجانس الاجتماعي يكون الاخذ بالنموذج التوافقي مؤقتا لغرض معالجة حالة طارئه، لحين تجاوز مسبباتها، اما في المجتمعات غير المتجانسة اجتماعيا فأن العمل بالنموذج التوافقي يتخذ صفة الالزام والديمومة التي يتطلبها الاستقرار السياسي وما يترتب عليه من نتائج تتعلق بالحفاظ على وحدة الدولة وقوتها ، فالنماذج التوافقية على هذا الاساس تنقسم الى :

اولا: في الدول متعددة الاثنية

1- النموذج الفدرالي

تعد الفدرالية احدى الصيغ التي تتيح للفئات المتعددة والمختلفة المشاركة بموجب ماتمنحه من صلاحيات للاقاليم ضمن نظام اللامركزية في المجالات كافة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن سلطات التشريع والامن والقضاء والتنمية على الاقاليم المشكلة للاتحاد الفدرالي والتي تتوزع بين المركز والاقليم (31) ويشير دونالد ال واتس في تعريفه للفدرالية الى انها تقوم "على أساس القيمة والمصداقية المفترضة في الجمع

مابين الوحدة والتعددية، وعلى استيعاب الهويات المميزة والحفاظ عليها وتعزيزها ضمن اتحاد سياسي اكبر حجما.(32)

إن جوهر الفدرالية.. هو ترسيخ الوحدة واللامركزية والمحافظة عليهما في آن واحد(33) ، وتعد احدى الصيغ الديمقراطية التي اعتمدت لعلاج المشكلات المترتبة عن التنوع والتعددية الاثنية في تلك المجتمعات وما ينجم عنها من صراعات يمكن ان تهدد وحدة المجتمع، فكل جماعة تتمسك بديانتها، ولغتها، وأرثها الثقافي ، ومجتمع بهذه الصورة هو مجتمع ".. تعيش مختلف قطاعاته جنبا إلى جنب، ولكن بانفصال داخل الوحدة السياسية الواحدة(34)، وإنكار وجود هذه الصراعات بين المكونات المختلفة من شأنه أن يرفع هذه الصراعات بينها إلى درجة تهدد وحدة المجتمع بالتشضي والتفتت، لأن "الولاءات الأولية لما كانت شديدة الصلابة فمن المستبعد أن تنجح أية محاولة لاستئصالها (35).

وقد حققت الفدرالية نجاحا في تضييق هوة الاختلاف بين مكونات البلد الواحد، وذلك من خلال المساحة التي تمنحها للوحدات المكونة للكيان الفدرالي في المشاركة السياسية، اي ادارة شؤونها عن طريق الحكم الذاتي، وفي الوقت نفسه يكون لها تمثيل في الحكومة الاتحادية.

ويعد النظام السويسري من اكثر النظم الديمقراطية التي تطبق حالة التوافق ، فالنظام الفدرالي في الاتحاد السويسري يعمل باتجاه الابتعاد عن المركزية في الحكم من جهة، ومن الجهة الاخرى يعمد الى توسيع صلاحيات الوحدات (الكانتونات) المكونة للدولة الفدرالية، وعلى هذا الاساس يتمتع كل كانتون بحكم ذاتي يشملدستورا وبرلمانا وجهاز قضائي مستقل له .فالإدارة الذاتية لكل كانتون الى جانب تمثيل الكانتونات في البرلمان ومشاركة الأحزاب الأربعة في الحكومةوتناوب هذه الأحزاب في رئاسة الحكومة، كلها عوامل تعطي شعورا لكل مكونات المجتمع السويسري بالمشاركةفي الحكم (المحلي والمركزي)مما اسهم في تجاوزها لتاريخ طويل من الصراعات بين مكوناتها لتصبح اليوم ، الدولة الاكثر استقرار في العالم (36) فالنظام الفدرالي كمبدا اساسي منصوص عليه في الدستور السويسري اذ ورد في المادة 3 منه:"الكانتونات تمارس سيادتها ، مالم تخرج عن الحدود التي وضعها الدستور ،وتتمتع بكل الصلاحيات التي لم يفوضها الدستور للحكومة

الفدرالية ".الا ان كلمة "الفدرالية "، لاوجود لها اصلا في الدستور(37) .فمن وجهة النظر التاريخية فان هذا النظام وما تبعه كان حصيلة الحرب الاهلية التي تعرف "بساندربانت"والتي قادت الى نشاة الدولة الفدرالية سنة 1848 ،اذ وقفت الكانتونات الليبرالية من جهة مطالبة بدولة مركزية قوية في حين دافعت الكانتونات الكاثوليكية ، بالمحافظة من جهة اخرى ،على استقلالية الكانتونات ، لقد اوجد الدستور الذي وافق عليه الشعب سنة 1848 حالة من التوافق بين المعسكرين وارضى الداعين الى المركزية والداعين الى الفدرالية في الوقت نفسه ، وهذا التوازن هو الذي يضمن اليوم سيادة واستقلالية الكانتونات .

وفي بلجيكا التي تعاني من مشكلات اثنية ارسى دستور عام 1993 نظام فدراليا للحكم في ثلاث مناطق بحسب الطابع الثقافي اللغوي لها وهي منطقة الفلاندر في الشمال والتي يتحدث اهلها اللغة الهولندية ووالونيا الجنوبية المحاذية لفرنسا التي يقطنها الوالونيين الذين يتحدثون الفرنسية، وهما اللغتان الرسميتان في البلاد،فضلا عن منطقة بروكسل التي تقطنها الفئتان (38) ، وقد ضمن الدستور مشاركة اوسع للاقاليم في شؤون الحكم وغيرها اما الانتخابات فهي بمثابة تقاسم وتوزيع المقاعد بينالمناطق والأحزاب، مما يضمن تمثيلا متوازنا بين الأقليات في البرلمان وفي الحكومة،بحيث لا يوجد حزب مهيمن في أي من البرلمان والحكومة الأمر الذي يحتم التعاون فيمابين الأحزاب التي تمثل فئات المجتمع، وبالتالي لا ينفرد حزب (أو أقلية) بالحكم (39).

ان الطبيعة البنيوية والقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية هي جوهر الفدرالية الذي يكمن في المجتمع نفسه ،لذا فان بلجيكا بما تمتاز به من خصوصية تاريخية، لابد لها من ان تتاثر بما يعيشه مجتمعها في الوقت الحاضر من تحولات في مراكز القوة الداخلية والخارجية ، وهو ايضا احد جوانب الدفع باتجاه نظام الديمقراطية التوافقية الذي اعتمدته بلجيكا كحاجة عملية في مجتمع غير متجانس من الناحية القومية (40) اذ تعد من الدول التي نشات فيها اولى مساعي بناء التوافق الى جانب (هولندا وسويسرا والنمسا وكندا) .

2– التوافق المبني على اساس الهوية الحزبية

الاحزاب بوصفها ،كيان يتشكل من مجموعة من الافراد ضمن المجتمع الواحد ، لذا فانها تحمل روح وهوية ذلك المجتمع ، والحزب في عمله ونشاطه وبنائه ماهو الا استجابة لمحيطه فالمجتمع المتجانس في ثقافاته ومعتقداته الدينية وجذوره القومية ، تنبثق عنه احزاب تتسم هي الاخرى بالتجانس ضمن تركيبتها الحزبية ، بعكس المجتمعات التي تعيش حالة من الاستقطاب ناجمه عن تعدد وتنوع ثقافاتها وجذورها القومية او لغاتها ، مما يسهم في ظهور احزاب متنوعة ذات سمة عرقية او دينية او طائفيه . يمكن ان يكون لها تاثيرات خطيرة على النظام السياسي تتناسب ودورها الذي تؤديه في تكيف وديمومة النظام وذلك بواسطة التوظيف والاعداد والتنشئة السياسية . التي تحددها طبيعة المجنمع (41).

ان الهوية الحزبية التي يكتسبها الحزب من احد المكونات الاجتماعية او من المجموع الكلي للمجتمع لها تاثير كبير في شكل وطبيعة توجهات الحزب نفسه ، فالحزب المتكون من خليط اجتماعي او من فئة واحدة تكون مجمل ذلك النسيج الاجتماعي يكون التأكيد فيه على الهوية الوطنية بعكس الحزب في مجتمع متعدد الاثنيات حيث تكون الثقافة الفرعية هي الغالبة في توجهاته وبرامجه . وغالبا ماتعتمد هذه الاحزاب الفئوية على المساومات وليس لها ايديولوجية واضحة يمكن ان تكون مرشد لها في كيفية ادارة الدولة لتحقيق اهدافها عند وصولها الى السلطة وحيث ان ايديولوجية كل حزب هي العامل الحاسم الذي يحدد قاعدته الانتخابية ، لذا فهي تحاول ان تستغل الاختلافات الاثنية وتوجه اهتمامها الى الجماعات المؤثرة في المجتمع من اجل الحصول على تأييدها في الانتخابات (42)

وهذا هو شأن الاحزاب اليمينة والانفصالية ايضا فضلا عن الاحزاب ذات الهوية المذهبية، فالاحزاب تعمل عمل الممثل السياسي لقطاعاتها ، وفي مثل هذه الحالات فأن التعبير السياسي الذي يتم عن طريق قطاعين كبيرين من خلال نظام الحزبين كما في النمسا فأن هذا النمط اقل افضاءا الى الديمقراطية التوافقية من النظام متعدد الاحزاب، فنظام الحزبين كما يصفه غابرييلأ.ألموند وجزبنغهام باول ، قد توصل الى تكتيل المصالح بصورة فعالة وان ذلك ساعد في خفض التوتر النسبي في النظام السياسي النمساوي ، ولكن عندما يفسر المرء استقرار الديمقراطية النمساوية على ضوء النموذج التوافقي ،

فهو يصل الى استنتاج معاكس فاستقرار النمسا يعزى في معظمه الى تعاون النخب المتنافسة في اطار ائتلاف واسع (43).

اما في بلجيكا فان الحزبين الرئيسين (الفلمنكي والوالوني) هما مثال للتوجه القومي بسمته اللغوية ، والتي تثير تبعات اجتماعية بفعل استقطاب مناطقي بات اليوم يمثل عبئا على الدولة ويضعف التماسك الاجتماعي ، واصبح عامل اللغة اليوم احد المرتكزات التي يقوم عليها الصراع بين فئات الامة البلجيكية وبات يؤدي دورا اساسيا في زرع بذور الانشقاق وتاجيجها الحزب الفلمنكي يشمل المتحدثين باللغة الفلمنكية القريبة الى الهولندية والذي يمثلون الاغلبية بواقع 59 بالمئة من البلجيكيين ، في حين يمثل الحزب الوالوني الناطقين باللغة الفرنسية من منطقة والونيا المحاذية لفرنسا ويشكلون قرابة 40 بالمئة من السكان ،اما منطقة بروكسل فيتحدث 80 %من اهلها الفرنسية و20% الفلامندية على الرغم من كونها تقع ضمن منطقة الفلاندر (44) . فالاكثرية في بلجيكا هم من المتحدثين بالهولندية وليس الفرنسية ،ولكن بما أن الفرنسية هي الغالبة في العاصمة بروكسيل وضواحيها، فإنها تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وهذا الصراع اللغوي هو الذي يهدد الوحدة البلجيكية منذ سنوات طويلة، وتواجه بسببه خطرالتقسيم ، كما ان هذه الاحزاب تميل نحو الخروج من هويتها والاندماج مع هويات دول مجاورة، لها نفس اللغة والاصول العرقية ، على الرغم من الطبيعة الفدرالية لنظامها السياسي ، ونادرا ما يحصل في بلجيكا أن يستحوذ حزب ما على الأغلبية البرلمانية، مما يضطر الأحزاب الفائزة إلى إقامة حكومات بالتحالف مع أحزاب أخرى ،وقد طبعت تلك التحالفات المشهد السياسي البلجيكي من خلال الحكومات الائتلافية التي تتشكل من الاحزاب الكبرى التي يتشارك فيها الفلمنكيين والوالونيين ،وكانت التحالفات الحكومية المتغيرة تكمل بائتلافات واسعة في هيئات اخرى، مجالس ولجان كبرى مؤقتة او دائمية لاتكون لها رسميا اكثر من وظيفة استشارية، في حين تحظى فعليا وفي كثير من الاحيان بنفوذ حاسم ،مثل المجلس الاجتماعي والاقتصادي – وهو من الامثلة القليلة على برلمان اقتصادي فعال شديد النفوذ – والتحالفات الواسعة المؤقتة لزعماء الاحزاب (45)، وتعد مسألة تشكيل

الحكومة بعد كل انتخابات من اصعب المشاكل التي تواجه السياسيين فيها وتأخذ وقتا طويلا لتحقيق حالة من التوافق الذي يرضي الاطراف المختلفة في توجهاتها .

ثانيا –في الدول المتجانسة اجتماعيا : توافق لاهداف سياسية

قد تحتم حالة خاصة وفي ظروف استثنائية الخروج عن قاعدة ديمقراطية الاغلبية واللجوء الى حكومة شراكه او معايشه لقوى سياسية متنافسة ومختلفة التوجهات ، فالنظام التوافقي في مثل هذه الحالة يوصف بانه نظام لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات المشتركة بين حزبين او ائتلافين او اكثريختلفون في توجهاتهم الفكرية ويتمتعون بقاعدة انتخابية وضمن المنطقة الجغرافية ذاتها ، وهي تمنح وتحمي القدرة على صنع القرار .

ان حكومة الشراكة تقترب في اهدافها وخط سيرها من النماذج التوافقية المعروفة في الانظمة الديمقراطية ،لاسيما الاوروبية منها ،اذ انها تشمل الاحزاب المهمة اي تلك التي حصلت على اغلبية الاصوات الانتخابية والفئات المؤتلفة معها من خلال التوافق الحكومي الذي يتجسد في الركون الى قاعدة مشتركة تتفق عليها جميع الاطراف المشاركة في الحكومة (46).

وتعد تجربة الشراكة بين اليسار واليمين احدى نماذج الديمقراطية التوافقية ، اذ تقترب منها في معظم جوانبها، وتصنف على انها نموذج تجريبي ومعياري في الوقت نفسه فقد كانت تفسيرا للاستقرار السياسي ولحقبة زمنية في عدد من الديمقراطيات الاوروبية الصغرى كالنمسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا ، وعلى الرغم من انجازاتها التاريخية التي يشاد بها ،الا ان هذه البلدان تنكفيء اليوم عن منتهى نموها التوافقي ، فقد بلغت ذروة انقساماتها التعددية الحادة وتعاون نخبها الوثيق في اواخر الخمسينات وراحت منذئذ تتراجع ،لاجراء اخفاق الديمقراطية التوافقية (47).

ان حكومة الشراكة تمثل تجربة انبثقت عن الواقع الذي صاغته عدة متغيرات متشابكة ومترابطة في آن واحد وفي زمن معين،وكما هو الحال مع النظرية التوافقية في الحكم التي انبثقت من خلال التجربة ،فهي محصلة لتجارب دول متعددة المكونات كانت تعاني توترا سياسيا ،مما حدا بقادة تلك المكونات اعتماد مبدا التوافق بينها لخلق بيئة سياسية

مستقرة ويعطي هذا المبدا حق الفيتو المتبادل او مايصطلح عليه (حكم الاغلبية المتراضية)(48).

لقد تحققت حالة الشراكة (المعايشة) في تجارب اوروبية عدة لاسيما في اوقات الازمات، نذكر منها حالة فرنسا والمانيا وضمن تجربتين مختلفتين من حيث الاسباب والضرورات.

ان حكومة الشراكة بين اليسار واليمين تعد حالة استثنائية في النظام الديمقراطي التعددي الذي يعتمد مبدا الاغلبية في قيادة السلطة ،يمكن ان تلجا اليها قوى سياسية ضمن نظام ما لاجل احداث جملة من الاصلاحات التي تستوجب قاعدة برلمانية واسعة ومريحة لاجل التصويت على القوانين والتشريعات الاصلاحية كما حصل في حكومة المستشارة انجيلا ميركل الائتلافية للفترة من ايار 2005 ولغاية ايار 2009 والتي تشارك فيها ائتلاف يمين الوسط (الاتحاد المسيحي) مع يسار الوسط (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) .وقد يكون اللجوء الى حكومة شراكة لاجل تلافي ازمة دستورية عندما يفوز حزب ما بالاغلبية في حين لاتزال مدة رئاسة الرئيس لم تنتهي فيصبح النظام براسين ،الاول هو رئيس الجمهورية الذي لم تنتهي ولايته والثاني هو رئيس الوزراء الفائز بالانتخابات ،مما يتطلب ايجاد نوع من التوافق بينهما لقيادة البلد لحين انتهاء فترة الرئيس واجراء انتخابات تشريعية جديدة ،وقد تحقق هذا الامر بالتجربة التي طبقتها فرنسا مرتين الاولى بين رئيس اشتراكي (فرانسوا متيران)ورئيس وزراء من يمين الوسط (جاك شيراك)عام 1986 والثانية بعكسها بين رئيس يميني (جاك شيراك) ورئيس وزراء اشتراكي (ليونيل جوسبان)عام 1998 .

وفي كل الاحوال فان التجربة اثبتت صعوبة ادارة الدولة بين جناحين متناقضين في الرؤى والمنهج الفكري وعلى الرغم مما حققته من انجازات في الابتعاد عن ازمة سياسية وتحقيق اصلاحات ضرورية الا انها لايمكن لها ان تكون نموذجا ديمقراطيا يحتذى به في بلدان اخرى بسبب مااحدثته من مشكلات ناتجة عن توسيع دائرة صناع القرار وضعف سلطتهم جميعا مقابل السلطة والقوة التي يتمتع بها صانع القرار في حكومة الاغلبية الانتخابية في النظام اليمقراطي الذي دأبت على تطبيقه الدول نفسها ، واذا كانت التجارب التي اوردناها قدحققت نتائج هامة كونها مثلت حالة استثنائية وواقع جديد يتحقق على الارض هذا لانها حصلت في بلدان ذات تجربة ديمقراطية عريقة ومن قبل

قادة سياسيين محنكين وضمن هيكلية حكومية وبرلمانية مسؤولة ،فلا يمكن والحالة هذه الاخذ بها في مواقع اخرى او تجارب لديمقراطيات لاسيما الفتية منها ،لان السفينة اذا اريد لها النجاة لابد ان يديرها ربان واحد .

الخاتمـــة

تقوم عملية تشكيل الحكومة في الانظمة الديمقراطية على اساس التنافس بين القوى السياسية بمختلف توجهاتها من اجل الفوز بالانتخابات، والحزب او الائتلاف الفائز هو من يضطلع بتلك المسؤولية التي يقودها الاكثر شعبية لدى الناخبين من بين الفائزين في الانتخابات اي من يحقق اكبر نسبة من الاصوات في الانتخابات لذا تكون سلطات وصلاحيات الرئيس او رئيس الوزراء التي يمنحها له الدستور واسعة وتسمح له الاغلبية البرلمانية التي يستند اليها في التصويت على التشريعات والقرارات الهامة بتسيير شؤون الحكومة . ولكن في ظروف استثنائية يتطلب الامر الخروج عن قاعدة ديمقراطية الاغلبية الانتخابية في المجتمعات متعددة الاثنية، والتي بسبب تلك الانقسامات فأن الاحزاب فيها تصطف اصطفافا اثنيا وكل حزب يمثل احدى تلك الفئات لذا لايستطيع اي حزب ان يحقق الاغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومه ، فيكون تشكيل الحكومة على اساس توافقي اي باتفاق جميع الاطراف المشاركة في الساحة السياسية ، اوقد تلجا القوى السياسية في ظروف خاصة لاسيما في اوقات الازمات الى حكومة شراكة تقوم على اساس التوافق بين الفرقاء السياسيين تشابه النماذج التوافقية التي يعمل بها في الدول ذات التعددية العرقية والاثنية كسويسرا وبلجيكا والنمسا وغيرها .وفي الحقيقة فأن عملية التوافق تنطوى على نتائج ايجابية واخرى سلبية نحاول الاشارة اليها وضمن جملة من الاستنتاجات :

اولا– الابعاد الايجابية للتوافق:

1– تلافي حصول ازمة دستورية ، فالتوافقات قد تفضي الى تحقيق بعض الانجازات بعيدا عن حالة السجالات والتشاحن والنقد بين الفرقاء السياسيين عندما تحاول كل جهة عرقلة عمل الجهة الاخرى لغرض تسقيطها انتخابيا في حين تحرص كل الاطراف المتوافقه على الظهور بمظهر الجانب الذي تنازل للاخر من اجل حل المشكلات الكبيرة

والمستعصية . وان مشاركة الاحزاب الرئيسة في الحكومة يساهم في تحسين اداء كل منهما وبذل المزيد من الجهد من اجل تحقيق مكاسب انتخابية واضهار كل حزب لنفسه بالمظهر الملائم والاعتدال بعيدا عن التطرف في الاقوال والافعال مما يساعد على ابعاده عن السقوط في الهفوات، كما ان انسحاب بعض الشخصيات الرافضة للتوافق مع الجانب الاخر يساهم في ابعاد الشخصيات المتطرفة والمتزمتة ويساعد في فسح المجال امام شخصيات اكثر مرونة وتقبل للاخرين لقيادة البلاد مما يساهم في سياسة قوامها الاعتدال والحكمة .

2- تحقيق اهداف أستراتيجية وذلك من خلال تكوين اغلبية مريحة في مجلسي النواب والولايات تسمح باجراء اصلاحات اقتصادية وتشريعية وسياسية، اذ ان مسالة تشكيل حكومة ذات قاعدة قوية في البرلمان ضرورة للخروج من الازمات كما حصل في المانيا عندما فشلت الاصلاحات في عهد الحكومة الاشتراكية بسبب وجود معارضة قوية في البرلمان لاتسمح للحكومة بتبني طروحاتها الاصلاحية ، لذا فان تجربة المشاركة فتحت الباب امام عدد من التنازلات من كلا الطرفين بعد ان ايقن كل منهما ان مصير البلاد بين يدي الكتلتين الرئيسيتين وعدم امكانية احداهما تشكيل حكومة بمفردها ،هذا فضلا عن تكثيف الجهد السياسي من قبل الفرقاء وجعله يصب في خدمة البلاد بدلا من التناحر والتصادم وعرقلة جهود الحكومة .

3- في مجال السياسة الخارجية ، يمكن للتوافق ان يفتح الباب امام علاقات متوازنة للبلد المعني مع اطراف دولية قد تكون علاقاتها مع بعض القيادات العاملة على الساحة السياسية فيه يشوبها بعض المشكلات في حين تمتلك علاقات جيدة مع اطراف اخرى قد تجيرها لمصلحة السياسة الخارجية لذلك البلد او لحل ازمات ومد جسور تفاعل مع البلدان الاخرى، فقد ساهم التوافق بين اليسار واليمين بتصحيح الموقف بين المانيا والولايات المتحدة والذي تضرر في فترة حكم شرويدر الذي عارض بشدة سياسة الولايات المتحدة التي تقوم على حل مشكلاتها عن طريق الحرب لاسيما في مسالة احتلال العراق واعاد المياه الى مجاريها سواء بالنسبة الى المانيا ككل ام بالنسبة الى الحزب الاشتراكي .

4- من الناحية الاقتصادية قد يكون للحكومة التوافقية افق اوسع في اعتماد وسائل جديدة للخروج من ازمة اقتصادية اواعادة النظر في بعض القوانين التي كان لها تاثير سلبي على الاقتصاد فمن المعروف ان لكل حزب خططه الخاصة بشأن الاقتصاد ولايستطيع التخلي عنها بعد ان انتخب على اساسها، في حين يمكن للحكومة التوافقية ان تحدث ذلك التغيير بدون ان تتضرر صورة تلك الاحزاب حيث تكون لها الحجة بان التغيير تم على اساس توافقي .

5- ان التوافق يمكن ان يساهم في مشاركة شخصيات ذات كفاءة ومهارة من كلا الطرفين والاستفادة من خبرتها وتجاربها فضلا عن تلاقح الايديولوجيات الفكرية للاحزاب ، ففي تجربة الشراكة التوافقية في المانيا ساهمت تلك التجربة في تقليص الهوة بين المنهج الفكري للاحزاب السياسية (اليمين واليسار) وبما ينسجم مع الواقع العالمي في ظل العولمة واثارها الاقتصادية واحداث حالة من التقارب بينهما فالبرنامج التوافقي في الشان الاقتصادي والضريبي استوجب تنازلا من قبل الحزب الاشتراكي عن سياسة الوقوف الى جانب النقابات والعمال ،في حين شكلت السياسة الضريبية للاتحاد المسيحي(اليميني) ، في زيادة نسب الضرائب على الشركات الكبيرة ،جوهر برنامجه الاقتصادي (الذي وصفته المستشارة انجيلا ميركل بانه فرصة حقيقية لتجاوز الازمة الاقتصادية) فضلا عن ماتسهم به التوافقية في تخفيفالاجراءات التي تتخذها الاحزاب اليمينية والمتعلقة باعتماد ليبرالية اقتصادية اكبر، كما يتيح لقوى اليسار لعب دور مساند للفئات الاجتماعية المتضررة من تلك الاصلاحات لاسيما مايخص الطبقة العاملة والاجراءات القانونية التي تسهل على اصحاب العمل تسريحهم من الخدمة ومسائل تخص الحفاظ على حقوقهم .

6- يمكن للتوافق ان يقرب المسافات بين احزاب مختلفه في توجهاتها لاسيما الفئوية منها ويزيد من مرونتها تجاه الاخرين مما ينعكس بشكل ايجابي على وحدة المجتمع والابتعاد عن الصراعات الفئوية ، كذلك الحال بالنسبة الى احزاب اليمين واليسار ، فقد اوجد التشارك بينهما في التجربة الفرنسية مرونة واذاب الحواجز بينهما باتجاه مصلحة مشتركة .

ثانيا: الاثار السلبية للتوافق

1 –قد يكون الرئيس او رئيس الوزراء والبرلمان على طرفي نقيض،اي كل واحد منهم يتبع حزب بايديولوجية مختلفة عن الاخر، وحيث ان الشراكة تتطلب عملية توافق مجموعة وليس شخص واحد، ففي هذه الحاله لن يبقى لرئيس الجمهورية او رئيس الحكومة ،ذلك الفضاء الذي يسمح له بممارسة صلاحيات واسعة في تمرير القوانين والمشروعات التي يراها ضرورية، فضلا عن مسالة اختيار رئيس الوزراء التي لم تعد خيارا بيد الرئيس وانما تصبح امرا مسلما به تفرضه الانتخابات او الاتفاقات السياسية.

2– الضعف الذي يصيب بعض مفاصل عمل الحكومة بسبب كون الرئيس من حزب يختلف منهجيا عن حزب رئيس الوزراء الذي فرضتالتوافقات على الرئيس مشاركته ، ففي حال كان رئيس الوزراء جاء باعلى الاصوات في الانتخابات فيكونالشخص المدعوم من البرلمان بعكس الرئيس الذي لايمتلك اغلبية برلمانية ، في حين يتقيد رئيس الوزراء ايضا بسلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية الذي يمتلك حق الفيتو ،ولايستطيع العمل بحرية لاجل تطبيق برنامجه والوعود التي وعد ناخبيه بها وجرى انتخابه لاجل تحقيقها .

3– حالة الارباك وعدم اليقين وتأخر تشكيل الحكومة بين فرقاء لطالما وصفوا بالاعداء مما يثير حالة من التشكك لدى بعض الناخبين حول مصداقيتهم وجدوى الانتخابات التي تجمع برامج متناقضة ،لذا كان لهذا الامر تداعياته على الناخبين في بعض الانتخابات التي تلت حكومات مشاركة وعزوف الكثير منهم عن الادلاء باصواته.

4– ان تاخر تشكيل الحكومة بسبب عدم اتفاق الاطراف على برنامج مشترك يتطلب اعتماد جولات تفاوضية متعددة، يمكن ان تؤثر بشكل سلبي على المشهد السياسي وتربك عمل الحكومة التي تعد حكومة تصريف اعمال وهذا بدوره يؤثر في مصالح الافراد وتلكوء في سن واقرار القوانين التي تتطلب حكومة ذات صلاحيات كاملة .والحكومة التي تتشكل تكون مقيدة ببرنامج مشترك ليس بالضرورة ان يكون البرنامج الذي كانت تبغي تطبيقه وانما جاء بالتوافق بين الجانبين مما يحجم قدراتها ويثير حالة من عدم الرضى لدى بعض الناخبين الذين صوتوا لبرنامج اي من الجانبين.

5– عدم وجود معارضة في البرلمان والعمل بنظام التوافق يمكن ان يساهم في ارتفاع حالات الفساد لدى الاطراف المشاركة ، اذ ان كل منها يحاول التغطية على اخطاء

الاخر من اجل ان يتستر الثاني على اخطائه مع ضعف امكانية الرئيس او رئيس الوزراء لمحاسبة الوزراء التابعين لشركائه الاخرين.

6- في مجال السياسة الخارجية قد يتسبب التوافق في ضعف ادائها في ظل عدم تطابق الرؤى في بعض مسائل السياسة الخارجية، فضلا عن ان اختلاف التصريحات من قبل الرئيس وشركائه يظهر تلك الاقطاب وكانها تتصارع على مسالة السيادة في مجال السياسة الخارجية والدفاعية وقد ظهر ذلك الاختلاف جليا في تجربتي الشراكه في فرنسا والمانيا، على سبيل المثال ظهر ذلك الاختلاف حول الشرق الاوسط في مايخص القضية الفلسطينية ، عندما نشرت احدى الصحف الاسرائيلية قول شيراك بانه يرفض قيام دولة فلسطينية ويفضل بدلا من ذلك اجراء محادثات بين اسرائيل والاردن حول شكل من اشكال الوطن يمنح للفلسطينيين في حين كان متيران قد دعا في عام 1982 الى اقامة دولة فلسطينية (49) .

7- تتطلب مسالة تشاور صانع القرار(المستشار) مع قيادات الجانب الاخر كلما استجدت امور تستدعي البت بها مما يبطيء عمل الحكومة وقد يعرقله في بعض الاحيان اذا لم يحصل اتفاق حول المسائل قيد البحث .وكذلك فان اختيار الوزراء الذي يتم عادة من قبل رئيس الحكومة ، ولكن مع وجود حكومة ائتلافية فان اختيار الوزراء يكون بالتوافق وربما تحت تاثير الامر الواقع وقد يؤثر احيانا على مقبولية هؤلاء الوزراء بالنسبة لرئيس الحكومة ومدى التجاوب الذي يبدوه مع مسار العمل الحكومي.

8- ان اختلاف الرؤى والمنهج الفكري للاطراف المشاركة في الحكومة قد يخلق حالة من عدم الاتفاق والتشنج بين اطرافها يمكن ان يعرقل عملها، وبشكل عام فان النظرة العامة حول الحكومات التوافقية سلبية وتعد تلك الحكومة هشة وغير متناغمة او متناقضة الاتجاهات قد تفضي الى ازمة سياسية وتحتاج الاطراف المشتركة فيها ان تكون لديها اسباب مهمة لهذا التحالف فضلا عن نية حقيقية لانجاز اصلاحات هامة والارتقاء بالقطاعات التي تشملها عملية الاصلاح.

9- ان تغيير بعض منهجيات الاحزاب المتوافقه قد يفقدها مصداقيتها ويغضب الناخبين الذين صوتوا لاجل برامج معينة دون غيرها وقد لاتروقهم التغيرات مما يؤدي الى فقدانهم

الثقة بهؤلاء السياسيين ومن ثم التخلي عنهم فتتراجع شعبية ذلك الحزب ، ومن جانب آخر فأن خروج بعض الشخصيات السياسية من الحزب بسبب عدم اتفاقها مع البرنامج المشترك او مع الشخصيات المشاركة في الحكومة من الطرف الاخر قد يفقد الحزب بعض قياداته المهمة مما يترك اثاره على النسيج الحزبي وطبيعة العلاقة بين مكوناته ويمكن ان تبعده عن حلفائه التقليديين.

واخيرا يؤكد فقهاء السياسة على ان الديمقراطية التوافقية لا يمكن أن تكون بديلا عن الديمقراطية الحقيقية القائمة أساسا على مبدأ المواطنة وحكم الأكثرية واحترام حقوق الأقليات وخصوصياتهم، بل هي وسيلة مؤقتة لبناء جسور الثقة المتبادلة بين الأكثرية والأقليات في المجتمعات المتعددة. (50)

1- ابراهيم درويش ،النظام السياسي- دراسة فلسفية وتحليلية – الجزء الاول ، دار النهضة العربية ،القاهرة 1968، ص ص.13،12

2- المصدر نفسه ، ص.14

3- حميد حنون خالد الانظمة السياسية، مكتبة السنهوري ، الطبعة الاولى، بيروت2012،ص.21

4- عبد الفتاح حسنين العدوي ،الديمقراطية وفكرة الدولة، دار الاتحاد العربي للطباعة ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة 1964،ص.14

5- رونالد سترومبرج ، تاريخ الفكر الاوروبي الحديث (1601- 1977)، ترجمة احمد الشيباني ،دار القارئ العربي ،القاهرة الطبعة الثالثة ، 1994، ص.491

6- كتب كير كيغارد يقول " ان الجمهور هو اكذوبة كبرى"وصرح الكاتب الفرنسي الشهير اميل فاجيFaguet المتأثر بالفيلسوف نيتسه " ان الديمقراطية شكل من اشكال الانحلال". وقد اعلن السياسي الكبير كليمنصو، الذي كان في عام 1908 قائدا للحزب الشعبي " انني اذا كنت ديمقراطيا ، فانني كذلك غير متحمس لها او غيور عليها"وكذلك الحال مع كتاب آخرين من امثال الكاتب الفكتوري الشهيرهنري ماين Maine في كتابه " الحكومة الشعبية" الصادر في عام 1886، ناهيك بنيتشه الذي وصفها بـ" حكم الدونية ، وروح القطيع من الماشية ، والانحطاط بالحضارة الى مستوى الجمهور". المصدر نفسه ، ص.492

7- المصدر نفسه ،ص490 – 491.

* ظهرت في القرن الخامس ق.م ، وهي مركبة من لفظين هما(Demos)وتعني الشعب و(Kratos) وتعني السلطة اي سلطة الشعب .المصدر ، حميد حنون ، مصدر سبق ذكره ص21.

8- كتب احد النواب في عام 1867في صحيفة التايمسيقول* "لانني ليبرالي فانني اعتبر ان من اشد الاخطار التي تهدد بلادنا الاقتراح بان ننقل السلطة من ايدي الملكية الخاصة والعقل ، الى ايدي اولئك الذين يشتغلون طوال ساعات حياتهم بصراع يومي بغية تأمين اسباب عيشهم الضرورية "، وإن هناك حالة من الترابط بين النظام السياسي والمؤسسات السياسية من جهة وبين الحالة العامة للحضارة. لهذا فإن كونت يخضع السياسة للأخلاق، عن مقالة من الانترنيت على الرابط

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D8%BA%D8%B37%D8%AA_%D9%83%D9%88%D9%86%D8%AA

9- ماهي الديمقراطية ، مقالة من الانترنيت على الرابط ،

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2008/10/20081009144101ssissirdile0.753628.html#ixzz2YmTn7h11

انظر ايضا ، عبد الفتاح حسنين العدوي ، مصدر سبق ذكره ، ص.18

10- حميد حنون ، مصدر سبق ذكره ،ص.21

11- حسان محمد شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، مطبعة جامعة بغداد 1986 ،ص ص .20،21

12-Cf. cabriel Almond. Political Development Essays in Heuristic. Treory, Boston 1970 ، نقله عنه (شفيق العاني ، المرجع السابق ، ص21).

13- حميد حنون ،مصدر سبق ذكره ،ص.5

14- حسان محمد شفيق العاني ، مصدر سبق ذكره ،ص .255

15-Maurice Duverger,Institutionpolitique et Droit Constitutionnel,1 "Les grands systems politiques" , France 1980, p99 .

16- بلقيس محمد جواد ، "التفاعلات الاجتماعية للتعددية السياسية "،مجلة دراسات دولية ، العدد الخامس والاربعون ، بغداد ، تموز- يوليو 2010 ،ص16 .

17- طارق الهاشمي ،"الاحزاب السياسية"،الجزء الاول ،بغداد 1969 ،ص77 .

18- ديدي ولد السالك ،"الممارسة الديمقراطية مدخل الى تنمية عربية مستدامة" ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، تشرين الاول (اكتوبر) /2008 ، العدد 356 السنة الحادية والثلاثون ،ص29،30 .انظر ايضا AlainTouraine,"Qu 'est-ce-que la de'mocratie?"(Paris Fayard, 1994), p.57

19- Duverger ,op cit,p99.

20- حسان شفيق العاني، "النظام الانتخابي في فرنسا" ، النظم الانتخابية – اطار نظري ..وتجارب عربية ، عمان (30-6-2006) ندوة مشتركة ،مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ومركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، ص20.

*الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة يؤكد ، في المادة الرابعة والثلاثين في مجاله الخاص بالنظام الانتخابي "الناخب مطالب ليس فقط باختيار ممثليه التشريعيين وحسب بل يدلي بصوته وعلى مستويات عديدة من البلدية الى اختيار رئيس الجمهورية ".المصدر نفسه ،ص 13

21- آرنت ليبهارت ،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ،ترجمة حسني زينه ، معهد الدراسات الاستراتيجية،الطبعة الاولى 2006 ،بغداد – بيروت، ص ص22 ،28 ،انظر ايضا ،الموند ،الانظمة السياسية المقارنة Almond . Comparative Political SystemsKp408;

22-MouriceDuverger Political Parties:TheirOrganization and Activity in the Modern State,p12 ،

23- آرنت ليبهارت،مصدر سبق ذكره ،ص17 .

24- يحي الجمل ، الانظمة السياسية المعاصرة ،دار النهضة العربية ، القاهرة ،بلا سنة طبع ،ص22 .

25- ايمان احمد رجب ، لماذا الدولة، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد 189، لشهر يوليو 2012، ص3.

*كان القول بسيادة الشعب وانه صاحب السلطة قولا نظريا في الكتب والمقالات والعقود الاجتماعية الا ان الثورة الفرنسية جعلت من ذلك حقيقة دستورية ومبدأ قانوني فوق كل المبادئ وافراد المجتمع الذين يسهمون في تكوين الارادة العامة الممثلة لسيادة الامة انما يسهمون في تكوينها بوصفهم افراد لهم صفة الانسان فحسب ولا يشترط فيهم ان يكونوا منتمين لطائفة معينة او فئة محددة او تجمع ما ، هم مجرد كونهم افراد في المجتمع – بغير وصف آخر– يسهمون في تكوين هذه الارادة بالطرق السلمية التي تعتمد على الراي. وهذا مادعى الى القول بأن الديمقراطية مذهب فردي لايقيم واسطة بين الفرد وبين المساهمة في تكوين الارادة العامة ، انه ليس شرطا ان يكون عضوا في طائفة او نقابة لكي يستطيع ان يساهم في الارادة العامة ، يكفي انه فرد في المجتمع ليكون له حق تلك المساهمة (يحيى الجمل مصدر سابق ، ص ص 137 138) .

26– ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى – بيروت 2008 ، ص.64

27– مقالة من الانترنيت على الرابط .

http://www.iraqipa.net/9_2008/6-11/a2_8sep08.htm

* الاستقرار السياسي مصطلح ملتبس يكاد يضاهي الديمقراطية في صعوبة التعريف والغموض اذ يتخذ مفهوم متعدد الابعاد منها"صيانة النظام ، النظام المدني، الشرعية، والفعالية "وابرز سمات النظام الديمقراطي هي انه يتمتع باحتمالات عالية لأن يبقى ديمقراطيا وانه ينطوي على مستوى منخفض من العنف المدني الفعلي او المحتمل . وهما سمتان مترابطتان ترابطا وثيقا ويمكن عد السمة الثانية بمثابة شرط مسبق ومؤشر على السمة الاولى وبالمثل فأن مسوى الشرعية الذي يتمتع به النظام وفعاليته في صنع القراراتمترابطان فيما بينهما وفيما بينهما وبين السمتين الاوليين . وتسم هذه الابعاد الاربعه مجتمعة ومتظافرة الاستقرار الديمقراطي .(ارنت ليبهارد ،مصدر سابق، ص16)

28– ارنت ليبهارد ، مصدر سبق ذكره،ص.23

29– مقالة من الانترنيت، مصدر سبق ذكره، على الرابط .

http://www.iraqipa.net/9_2008/6-11/a2_8sep08.htm

30– عن قراءة في كتاب ،أرماندوموميلي ، Elections 2007 : parti – plates-formes des partisترجمه كمال الضيف، تقرير من الانترنيت ،على موقع www.swissinfo.ch،

31– خالد حنفي ،الدولة غير الموحدة :تحولات شكل الدولة في مراحل مابعد الثورات العربية،مجلة السياسة الدولية ع189 لشهر يوليو 2012، ص.7

32– رونالدل. واتس. الأنظمة الفدرالية. كندا منتدى الاتحادات الفدرالية, 2006. ص9.

33–خالد عليوي العرادي، الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي،مجلة الفرات ، العدد السابع 2011 ، ص.37

34– ارنت ليبهارد ، مصدر سبق ذكره ،ص.35

35– المصدر نفسه ،ص.37

36– النظام الفدرالي احد المكتسبات السويسرية ، مقالة من الانترنيت على الرابط،
(www.swissworld.org/dvd_rom/eng/direct_democracy_2004).

37– المصدر نفسه.

38– روبرت باتمان ومارك إيليوت ،بلجيكا ، قراءة في كتاب : ثقافات العالم . بلجيكا ،الناشر: بينشمارك بوكس – نيويورك 2006 ،على موقع ،

http://www.albayan.ae/paths/books/1170568963276-2007-02-07-1.758372 -6http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2874.htm

39- مقالة من الانترنيت على موقع ،

http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2874.htm

40- آرنت ليبهارد ،مصدر سبق ذكره ،ص.6

41- حسان محمد شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، مصدر سبق ذكره،ص259- .260

42- حميد حنون ، مصدر سبق ذكره ،ص168-.169

43- آرنت ليبهارد ، مصدر سبق ذكره،ص101.

انظر ايضا ، غابريل الموندوج. بنغهام باول الاصغر [السياسة المقارنة]

Gabriel A. Almond and GbinghamPowell.Jr comparative Politics Developmental Approach(Boston: Little, Brown,1966)p.111

44- روبرت باتمان ومارك ايليوت ، مصدر سبق ذكره .

45- آرنت ليبهارد ، مصدر سبق ذكره،ص58 ،59 .

46- المصدر نفسه ،ص.12

47- المصدر نفسه ،ص.12

48- غسان سالم ، قراءة في كتاب (الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها)

الحوار المتمدن - العدد: 2762 في 2009 / 9 / 7

49- خلاف بين شيراك ومتيران حول اقامة الدولة الفلسطينية ،جريدة السياسة ،العدد 6499، في 1986/9/10 .عن صحيفة الغارديان .

50- غسان سالم ،مصدر سبق ذكره .